الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٩
المعقودة يوم الخميس
١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

# محضر موجز للجلسة التاسعة

الرئيس : السيد دي روخاس (فنزويلا)

## المحتويات

المناقشة العام (تابع)

البند ٩٥ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

(أ) تمويل التنمية، بما في ذلك صافي الموارد المحولة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو

(د) أزمة الدين الخارجي والتنمية

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.2/52/SR.9
2 December 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٠

المناقشة العامة (تابع)

١ - السيد عـُجـَلي (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن الركود الاقتصادي المستمر، وعدم توفر تمويل التنمية والشروط القاسية التي تفرضها البلدان المانحة، إلى جانب العولمة وإعادة هيكلة الاقتصاد، تزيد مشكلات العالم النامي تفاقما وتعرض شعوبه للصعوبات؛ ولكن في الوقت الذي تزداد فيه البلدان الفقيرة فقرا تزداد البلدان الغنية غنى. لذا ينبغي استعراض سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بغية التأكد من أنهما لا يصبحان أداة سياسية تخدم مصالح البلدان المتقدمة. وأضاف أن الحمائية التي تمارسها البلدان المتقدمة النمو، والتدابير القسرية، مثل التشريعات التي تستهدف بلدانا معينة لأغراض سياسية، تؤدي إلى إعاقة جهود التنمية.

٢ - ومضى قائلا إنه يجب أن تـُصاحب التنمية البشرية المستدامة تنمية اقتصادية مستدامة، وينبغي لتحقيق هذه الغاية التعاون بين القطاع الخاص والدولة. ففي البلدان النامية، بشكل خاص، تلعب الحكومات الديمقراطية دورا جوهريا. وبالطبع، فالحكومة الديمقراطية الحقيقية لا تتبع بالضرورة نموذجا غربيا، الذي تحاول البلدان المتقدمة النمو فرضه على الآخرين، بغض النظر عن ظروفهم الخاصة.

٣ - واستطرد قائلا إن العقوبات الأحادية الجانب التي تـُطبقها الولايات المتحدة هي مصدر قلق للبلدان النامية. فهي لا تتماشى مع مفهوم التعاون الدولي وتتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة وقواعد منظمة التجارة العالمية. وهي كذلك عقيمة، وتعارضها شركات أمريكية عديدة. والمجتمع الدولي مدعو لوضع حد لهذه الإجراءات القسرية.

٤ - وتابع قائلا إن المديونية تـُشكل عبئا كبيرا على البلدان النامية، التي تساعد مدفوعاتها الضخمة حاليا على استدامة مستوى المعيشة المرتفع في البلدان المتقدمة النمو، وذلك على حساب التنمية في البلدان النامية.

٥ - وأشار إلى أن العولمة ظاهرة ذات جوانب إيجابية وسلبية، لكن يبدو أن البلدان النامية تتحمل معظم الجوانب السلبية بينما تتمتع البلدان المتقدمة النمو بالجوانب الإيجابية. فالحالة غير متوازنة، وتعمل القوى العالمية الكبرى على إبقائها كذلك، كما أنها لا تتردد في معاقبة البلدان التي لا تقبل سياساتها.

٦ - وأردف قائلا إن التدهور البيئي هو إلى حد كبير نتيجة لأنماط الاستهلاك في البلدان المتقدمة النمو. وقد أخفقت هذه البلدان في الوفاء بالتزاماتها التي تعهدت بها في مؤتمر قمة ريو، ولذلك ينبغي أن تتحمل مسؤولية تصحيح الوضع. كما أن عليها أن تتخذ إجراءات لمعالجة مشكلة التصحر، التي ستـُعرض إمدادات الغذاء العالمية للخطر إذا لم توقف.

٧ - السيد باغواغا - فرناندیز (نیکاراغوا): قال إنه یجب على الأمم المتحدة دعم الجهود الوطنیة لإقامة الدیمقراطیة التي هي أعظم أشكال الحكم تحضرا. وأفاد أن بلاده تسعى إلى إحداث تغییر بدون عنف، وإلى إقامة علاقات متجانسة بین فئاتها الإثنیة والثقافیة المختلفة، وإلى الحفاظ على البیئة. وإذ تعتقد بلاده أن التدهور البیئي والفقر مرتبطان ارتباطا لا ینفصم، منحت الأولویة القصوى لمعالجة المشكلات البیئیة بغیة تحقیق التنمیة المستدامة. وتمشیا مع أحكام میثاق التحالف من أجل التنمیة المستدامة في أمریكا الوسطى، أنشأت حكومته المجلس الوطني للتنمیة المستدامة، الذي یعتمد نهجا یرتكز على الشعب للتنمیة والذي یحترم جمیع الفئات الإثنیة والثقافیة على المستویات دون الإقلیمیة والوطنیة والمحلیة. وكون العدید من البلدان المتقدمة النمو لم توجه للآن ممارساتها الاستهلاكیة إلى أهداف التنمیة المستدامة أمر یدعو للأسف حقا. ویجب على الجمعیة العامة معالجة هذا الخلل.

٨ - وأعرب عن أسفه لأن الكوارث الطبیعیة أعاقت عملیة التنمیة في نیكاراغوا، ولأن حربین أهلیتین وديكتاتوریة ماركسیة - لینینیة تركت في أعقابها الموت والدمار والفقر. ففي ظل هذه الديكتاتوریة، هبطت عائدات الصادرات من ٧٠٠ ملیون دولار إلى ٢٥٠ ملیون دولار وارتفع الدین الخارجي من ١,٥ بلیون دولار إلى ١٢ بلیون دولار. وكان أكثر من نصف سكان نیكاراغوا عاطلین عن العمل أو ناقصي العمالة وكان متوسط الدخل الفردي السنوي دون الـ ٤٠٠ دولار. وكانت مؤشرات الرفاه الاجتماعي في نیكاراغوا من بین أدنى المؤشرات في الأمریكیتین وجاء ترتیب البلاد ما دون الأخیر مباشرة في القارة الأمریكیة من حیث الفقر.

٩ - واستدرك قائلا إن الحكومة الحالیة، التي انتخبت بطریقة دیمقراطیة في تشرین الأول/أكتوبر ١٩٩٦، تتطلع، مع ذلك، إلى المستقبل بتفاؤل وإرادة قویة. وتسعى للتوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي لضم نیكاراغوا إلى المبادرة المتعلقة بدیون البلدان الفقیرة الشدیدة المدیونیة. وقد قدمت تشریعا ضریبیا یهدف إلى تخفیض العجز المالي. وتسعى إلى تحسین أداء المصارف التي تُدیرها الدولة مع تقدیم حوافز، بما في ذلك التسهیلات الضریبیة والمساعدة المالیة والتقنیة، إلى القطاع الزراعي، وهو قطاع رئیسي من حیث الصادرات والعمالة على السواء. وقد وجهت التعاون الخارجي إلى البرامج المعنیة بتخفیض الفقر عن طریق صندوق الطوارئ للاستثمار الاجتماعي.

١٠ - وبالرغم من التوتر السیاسي المستمر والقیود المالیة المفروضة على نیكاراغوا، ناف معدل النمو فیها على ٦ في المائة، مما أدى بدوره إلى خلق وظائف وإلى زیادة معدل الدخل الفردي. بالإضافة إلى ذلك، تمت السیطرة على التضخم المالي. ووفقا "للدراسة الاقتصادیة الاستقصائیة لأمریكا اللاتینیة ومنطقة البحر الكاریبي لعامي ١٩٩٦-١٩٩٧"، ارتفع إجمالي الناتج المحلي نتیجة للزیادة في الصادرات وتكوین الرساميل، كما كانت المدخرات الوطنیة إیجابیة للمرة الأولى. كما تحققت زیادات في قطاعات الإنشاءات والبُن وقصب السكر والموز؛ وشهد قطاع التبغ زیادة قدرها ١٠٠ في المائة. وأثبتت الحكومة أن لها الإرادة السیاسیة لحل مشكلات ملكیة الأراضي. وتركز الإنفاق الحكومي في القطاع الاجتماعي على التعلیم والصحة العامة

والخدمات الأساسية مثل مياه الشرب والكهرباء. وسعيا منها لتحديث وتبسيط قطاعها العام، شرعت حكومته في خطة لخصخصة مؤسسة الهاتف وقطاع الطاقة اللذين تديرهما الدولة.

١١ - السيد قائد (اليمن): أعرب عن تأييده لمجموعة الإصلاحات التي قدمها الأمين العام بشأن الأمم المتحدة، مشيرا باستحسان إلى أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية الدولية ظلت إحدى الأهداف الرئيسية للمنظمة. غير أن الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، في السياق الحالي للعولمة، تزداد اتساعا، إذ تُعاني البلدان الفقيرة من النمو البطىء أو السلبي، ومن تدهور الهياكل الأساسية وقصور الرسملة. ولذلك يطلب من المجتمع الدولي بذل جهد أكبر في تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية. وأضاف أن مؤتمرات الأمم المتحدة قد اعتمدت عدة قرارات ومقررات في هذا الصدد، لكن قليلا منها تم تنفيذه بالفعل، حيث أن البلدان المتقدمة النمو لم تف بالتزاماتها.

١٢ - ومضى قائلا إن حل مشكلة الديون يتطلب نية حسنة وشجاعة سياسية. وذكر أن الملايين في العالم النامي، خاصة في أفريقيا، يعانون من الآثار الضارة التي سببها التدهور في الصحة العامة وخدمات التعليم، والتدهور البيئي وتدني مستوى المعيشة نتيجة لمديونية بلدانهم. وأضاف أن الحلول الفعالة للمشكلة قد تُسهم في نمو الاقتصاد العالمي وفي التنمية المستدامة. ووفقا لذلك، ينبغي للبلدان المصدرة للرساميل، ولمؤسسات التمويل والمصارف الدولية في القطاع الخاص أن تساعد البلدان النامية على مواجهة ديونها وضمان ألا تؤدي العولمة إلى زيادة الأمور سوءا.

١٣ - وأشار إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية قد انخفضت بدلا من أن ترتفع، مما أدى إلى توسيع الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة وإلى تعريض الاستقرار والأمن والسلم العالمي للخطر. وتتحمل البلدان المتقدمة النمو بدون شك كثيرا من مسؤولية تهميش البلدان الفقيرة. فإدماج البلدان الفقيرة في الاقتصاد العالمي، وتسهيل القيود الحمائية على السلع، بل وإزالتها، في الأسواق العالمية، وإقامة شراكة متوازنة حقيقية، أساس للتنمية المستدامة.

١٤ - واستطرد قائلا إن ملايين البشر في البلدان النامية يعيشون تحت خط الفقر. والمطلوب من المجتمع الدولي أن يبذل جهودا متضافرة لتخفيف حدة الفقر العالمي والقضاء عليه في النهاية. فقضية الفقر مرتبطة دون شك بقضية المديونية؛ واستئصال المديونية سيترك أثرا إيجابيا على الفقر. وقد كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي محقا في جعل مكافحة الفقر العالمي إحدى أولوياته العليا. وأضاف أن الدول الصناعية السبع الكبرى قد اقترحت، مشكورة، توفير المساعدة للبلدان ذات معدلات النمو الأبطأ، في حين عكف نادي باريس على دراسة نُهُج لتخفيف الدين في محاولة لتمكين البلدان النامية من الاشتراك المجدي في الاقتصاد العالمي.

البند ٩٥ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (A/52/284)

(أ) تمويل التنمية، بما في ذلك صافي الموارد المحولة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو (A/52/399, A/52/406)

(د) أزمة الدين الخارجي والتنمية (A/52/290)

١٥ - السيد كينيبرغ (مدير شعبة الاقتصاد الكلي): قدم تقرير الأمين العام بشأن حالة الدين في البلدان النامية حتى أواسط عام ١٩٩٧ (A/52/290)، وتقرير الأمين العام بشأن موارد تمويل التنمية (A/52/399)، وتقرير الأمين العام بشأن الدمج المالي العالمي، تقرير مستكمل (A/52/406).

١٦ - ومضى يقول إن المدخرات المحلية هي مورد التمويل الرئيسي للتنمية في معظم البلدان. وفي حين تُمثل هذه المدخرات حاليا نسبة من إجمالي الناتج المحلي للبلدان النامية أكبر مما كانت عليه قبل عشرة أعوام، تظل معدلات المدخرات في أفريقيا وأمريكا اللاتينية منخفضة نسبيا، نتيجة للمستويات المنخفضة المطلقة لمتوسط الدخل الفردي في أفريقيا، ولمعدلات نمو الدخل المنخفضة، ولمستويات البطالة العالية المستمرة في كلا الإقليمين ولأنماط توزيع الدخل. وقد تركزت الجهود المبذولة لزيادة المدخرات المحلية في السنوات الأخيرة على العجز الحكومي، وعلى زيادة المدخرات الخاصة عن طريق الإصلاحات المالية مثل التحرير الاقتصادي ورفع القيود. غير أنه نظرا للتقدم المحدود المحرز في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، يجب التفكير في وسائل بديلة لزيادة المدخرات، خاصة حيث أثبتت تجربة جنوب شرقي آسيا أن معدلات المدخرات المحلية العالية اجتذبت حصة أكبر من تدفقات الأموال في القطاع الخاص من الخارج.

١٧ - واستطرد قائلا إن التحويلات الدولية لا تزال تلعب دورا حيويا وحفازا في عملية التنمية. وقد بلغ صافي النقل المالي إلى البلدان النامية ٨٧ بليون دولار في عام ١٩٩٦، مقابل ٢٠ بليون دولار قبل ذلك بعشر سنوات، وهناك دلائل تُفيد أن هذا الاتجاه سيستمر. فالقضايا المركزية المتعلقة بالتحويلات الدولية أصبحت تقوم الآن على تكوين التحويلات وطبيعتها وتوزيعها الجغرافي.

١٨ - وتابع قائلا إن التدفقات المالية الإجمالية من القطاع الخاص إلى البلدان النامية قد قفزت من ١٨٧ بليون دولار عام ١٩٩٥ إلى ٢٤٤ بليون دولار عام ١٩٩٦. ومن ناحية أخرى، ضربت المساعدة الإنمائية الرسمية رقما قياسيا متدنيا من حيث النسبة المئوية لإجمالي الناتج المحلي للبلدان المانحة. ومن المعترف به بشكل عام هو أن تدفقات القطاع الخاص وحدها لن تستطيع معالجة جميع شواغل التنمية، لا سيما الشواغل البشرية والاجتماعية والبيئية التي انبثقت عن المؤتمرات العالمية في التسعينات. ومن غير المحتمل كذلك أن يستجيب رأس المال الخاص الدولي لاحتياجات البلدان الأكثر حرمانا. ولذلك تظل المساعدة الإنمائية الرسمية حاسمة. وينبغي للمانحين الذين حققوا الهدف الذي وضعوه للمساعدة الإنمائية الرسمية أن يثبتوا للآخرين أن المساعدة كانت جديرة بالاهتمام. وفي نفس الوقت، يجب على اللجنة، لدى نظرها في الإجراءات المحددة التي ستُتخذ لعكس الاتجاه المتدني للمساعدة الإنمائية الرسمية، أن تُحلل فعالية أهداف كهذه.

١٩ - وفي عام ١٩٩٦، ارتفع دين البلدان النامية كنتيجة مباشرة للتدفقات الدولية الخاصة. غير أنه بسبب تحسن الأداء الاقتصادي في البلدان المدينة، انخفضت النسبة الإجمالية للدين للصادرات ونسبة الدين الخارجي لإجمالي الناتج المحلي إلى أدنى مستوياتهما منذ بداية أزمة الدين. غير أن هذه المتوسطات الشاملة تُخفي، من ناحية تشاؤمية، نسب الديون الأعلى لعدد كبير من الدول الصغيرة ولعدد قليل من الدول الكبيرة، لا سيما في البلدان ذات الدخل المنخفض و/أو في أقل البلدان نموا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وقال إنه يتفهم الشعور بالخيبة إزاء تأجيل تنفيذ البادرة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة الشديدة المديونية التي طرحت استجابة لتلك المشكلة. غير أنه حذر من أن وضع استراتيجية مصممة خصيصا لكل بلد قد تفشل نتيجة التسرع المفرط.

٢٠ - وتطرق إلى التدفقات المالية المتزايدة إلى البلدان النامية والارتفاع المستمر في الاستثمارات الخارجية المباشرة، وفي الأسهم والسندات، فلاحظ بتفاؤل التحول السريع في التدفقات المالية للقطاع الخاص إلى المكسيك والأرجنتين بعد أزمة عام ١٩٩٥ وتدفقات القطاع الخاص الضئيلة إلى أفريقيا. ومن ناحية ثانية، شهدت الأشهر الأخيرة تدفقات كبيرة إلى الخارج من عدد من بلدان جنوب شرقي آسيا، مما أدى إلى اضطرابات اقتصادية كبيرة. وقد أحدثت تدفقات الأموال المضطربة تقلبات اقتصادية قصيرة الأجل بل وألحقت أيضا ضررا في احتمالات التنمية الأطول أجلا في بلد ما، لا سيما في الاقتصادات الصغيرة الأقل مرونة. ورأى أنه ينبغي تعزيز انضباط السوق، حيث يكون للشركات المنهارة خيار إعلان الإفلاس، بالقوانين والمراقبة ووضع المعايير. وينبغي أن يُقدم الدعم للشركات المنهارة على أساس استثنائي فقط، أي عندما تُشكل خطرا عاما على القطاع المالي ككل. والتدخل للحفاظ على النظام المالي يُعتبر مسألة اجتهاد على العموم. وفي حالة البلدان النامية والاقتصادات الانتقالية، يجب بذل كل جهد لضمان عمل الأسواق المالية الوطنية والدولية على السواء بطريقة تدعم التنمية. وينبغي لصندوق النقد الدولي، عن طريق موارده وولاياته وآلياته الجديدة المصممة لتخفيف الصدمات المالية، بما في ذلك تحرير حسابات رؤوس الأموال أن يُعزز إسهام الأسواق المالية الدولية في النمو الاقتصادي العالمي. ويجب مراعاة شواغل التنمية الأعم في مبادرات صندوق النقد الدولي، التي ينبغي أن ترمي إلى ضمان انتفاع أكبر عدد ممكن من البلدان من توسع النمو الاقتصادي.

٢١ - السيد مواكاواغو (جمهورية تنزانيا المتحدة): تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إن تمويل التنمية، حسبما أكدت جميع نتائج المؤتمرات الدولية الرئيسية في التسعينات، هو أهم جوانب التعاون الدولي من أجل التنمية. وأثنى على تقرير الأمين العام المعني بموارد تمويل التنمية (A/52/399)، الذي أكد الحاجة إلى تعبئة أكبر للموارد، لا سيما الموارد الخارجية، من أجل تلبية احتياجات التنمية ذات الأولوية للبلدان النامية. ووفقا للتقرير، اعتمدت البلدان النامية بشكل كبير على وفوراتها الداخلية لتمويل استثماراتها. وفي الواقع، كان متوسط التحويل الصافي للموارد إلى البلدان النامية أقل من ١ في المائة من إجمالي الناتج المحلي للبلدان المتقدمة النمو. فالتدفقات الجديدة للقروض والمنح الرسمية إلى البلدان النامية في عام ١٩٩٦ لم تُجارِ تدفقات الفوائد ورأس المال الأصلي إلى الخارج. وانخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية من الدول الأعضاء للجنة المساعدة الإنمائية بحوالي ٤ بلايين دولار في عام ١٩٩٦. وبوصفها حصة من إجمالي الناتج

القومي المشترك للدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، هبطت المساعدة الإنمائية الرسمية إلى رقم قياسي هو ٠,٢٥ في المائة في عام ١٩٩٦. وبوصفها نسبة من إجمالي الناتج القومي المشترك للبلدان المانحة، انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا من ٠,٠٩ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ٠,٠٦ في المائة في عام ١٩٩٥، وهي أدنى بكثير من هدف الأمم المتحدة الذي هو ٠,٢ في المائة.

٢٢ - وفي حين ازدادت التدفقات من الموارد الخاصة إلى البلدان النامية بشكل كبير، فإن توزيع هذه التدفقات ظل على درجة عالية من التفاوت. وقد استأثرت عشرة بلدان بأكثر من ٧٥ في المائة من مجموع التدفقات في عام ١٩٩٦. ولذلك، ستستمر البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا في أفريقيا، التي جعلت حالتها الاجتماعية الاقتصادية والقيود الهيكلية من المستحيل عليها جذب التدفقات الخاصة، في الاعتماد على المساعدة الإنمائية الرسمية.

٢٣ - وفي الإعلان الوزاري الصادر في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، دعا وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ إلى الامتثال للأهداف المتفق عليها دوليا للمساعدة الإنمائية الرسمية، وللتعهدات بموارد جديدة وإضافية. وحثوا البلدان المتقدمة النمو، بصورة خاصة، على تخصيص ٠,٧ في المائة من إجمالي ناتجها القومي للبلدان النامية بحلول العام ٢٠٠٠، وعلى الوفاء بتعهداتها بموجب جدول أعمال القرن ٢١ وعلى تقديم ٠,١٥ في المائة من إجمالي ناتجها القومي لأقل البلدان نموا، وفقا لإعلان باريس وبرنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا، المعتمدين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠. وقد أيدوا بقوة النداء الذي وجهه وزراء مالية مجموعة الـ ٢٤ الحكومية الدولية المعنية بالشؤون المالية الدولية، الذين اجتمعوا في هونغ كونغ، بشأن عقد مؤتمر دولي عن تمويل التنمية.

٢٤ - وأشار إلى أن تقرير الأمين العام لم يعالج بصورة كافية الاتجاهات الضارة الخطيرة في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية أو الحاجة إلى نهج شامل لتمويل التنمية. وأضاف أن مجموعة الـ ٧٧ والصين أيدت بشدة عقد مؤتمر دولي عن تمويل التنمية، الذي يسهّل، في جملة أمور، تنفيذ جدول الأعمال المعني بالتنمية.

٢٥ - ومضى قائلا إن مجموعة الـ ٧٧ والصين ستوزع بيانا منفصلا بشأن مسألة أزمة الدين الخارجي والتنمية. ويظل الدين القائم عقبة كبيرة للتنمية في البلدان النامية. وتواصل متطلبات خدمة الدين إعاقة الهياكل الأساسية الاجتماعية لهذه البلدان، لا سيما في مجالات التعليم والصحة والإسكان. فنادي باريس والمبادرة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة الشديدة المديونية لم يكونا شاملين بما فيه الكفاية. وهناك حاجة إلى المزيد من المرونة في تنفيذ المبادرة لكي تتمكن بلدان أكثر من التأهّل لها.

٢٦ - السيد غراف (لكسمبرغ): تحدث باسم الاتحاد الأوروبي والدول المشاركة إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفينيا وقبرص وليتوانيا وهنغاريا، فقال إن التكامل المالي على مستوى عالمي يتيح للمجتمع الدولي فرصا وتحديات جديدة على السواء. فقد أسهمت التدفقات الضخمة لرأس المال

الخارجي إلى الأسواق الناشئة بشكل كبير في نمو الاقتصاد العالمي وزادت، في نفس الوقت، في تقلب الأسواق المالية. وبالرغم من أنه لا تنجو دولة من اختلالات كهذه، فإن الأسواق الناشئة معرضة للخطر بشكل خاص. فسياسات الاقتصاد الكلي السليمة ضرورية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والنمو ولتشجيع الثقة في الأسواق المالية. وقد أصبح من الحيوي، لضمان سلامة النظام المالي ولتخفيف الشك بالنسبة للمستقبل، اعتماد مؤشرات الاقتصاد الكلي بالتعاون الوثيق مع المؤسسات المالية الدولية. وينبغي تعزيز مهام الضبط والمراقبة في القطاع المالي بمزيد من التعاون بين سلطات المراقبة الوطنية والدولية.

٢٧ - ومضى قائلا إن الاتحاد الأوروبي يرحب بقيام صندوق النقد الدولي بإنشاء الآلية المالية للحالات الطارئة والترتيبات الجديدة للاقتراض. وقد كان معيار نشر البيانات الخاصة تدبيرا إضافيا لزيادة الشفافية، بالاشتراك الهام للبلدان النامية والاقتصادات التي تمر في مرحلة انتقالية.

٢٨ - وتابع قائلا إنه إذ يرحب بصياغة معايير موحدة للمراقبة والإدارة الحكيمة لحالات المخاطرة وبالجهود المبذولة لإشراك البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تظل الدول مسؤولة عن خلق بيئة وطنية مستقرة ويمكن التنبؤ بها للاستثمارات الأجنبية. كما يمكن أن يكون للسياسات الوطنية التي تشجع تشكيل الرساميل الداخلية أثر ملائم على الاستثمار الأجنبي، الذي يرجح أن تكون له آثار إيجابية على التنمية الاقتصادية البعيدة المدى. وأضاف أنه ينبغي مواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية. كما ينبغي لتدابير التحرير الاقتصادي أن تكون مكملة لسياسات تثبيت الاقتصاد الكلي، وأن تكون لها أهداف ثابتة، حتى لو تغير معدلها ونطاقها من بلد لآخر.

٢٩ - وانتقل إلى مسألة تمويل التنمية ودين البلدان المثقلة بالديون والأكثر فقرا، فقال إن الاتحاد الأوروبي قد أيد تماما استمرار الحوار الحكومي الدولي بشأن تمويل التنمية داخل الأطـُر الموجودة، ويجب استخدام إمكانيات هذه الأطـُر استخداما كاملا. ورحب بالتقدم المحرز في تخفيف الدين الثنائي للبلدان النامية وباتفاق العضوية في نادي باريس المعقود حديثا مع الاتحاد الروسي. وأضاف أن المبادرة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة الشديدة المديونية خطوة هامة، وقد دعا الاتحاد الأوروبي الجهات الثنائية والمتعددة الأطراف الأخرى للاشتراك الكامل في هذا المجهود.

٣٠ - السيد وينّيك (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن الشراكة هي المدخل الرئيسي لتمويل التنمية والدين الخارجي على السواء. فالشراكة المبنية على اقتسام المسؤوليات والمصالح مهمة جدا للتنمية المستدامة. وبالنسبة للبلدان النامية، تشمل هذه المسؤوليات نظاما ماليا عالميا سليما وتجارة مفتوحة وأنظمة استثمارية ونموا متسقا ومستداما في الاقتصادات المتطورة. كما تشمل ضمان توفر المساعدة الإنمائية الملائمة. وعلى البلدان النامية أن تتبع، بدورها، سياسات اقتصاد كلي سليمة وأن تقوم باختيارات ضريبية تعزز التنمية بحق، وتضمن أفضل استخدام ممكن لتمويل التنمية وتحترم الحقوق الأساسية للأفراد.

٣١ - ومضى يقول إن التنمية تدعو القطاع الخاص إلى العمل كمحرك للنمو الاقتصادي المستدام، بمشاركة القطاع العام، الذي يلعب دورا حاسما في الهياكل الأساسية والخدمات الأساسية وفي وضع سياسات الاقتصاد الكلي السليمة والإبقاء عليها، وفي حماية حقوق الإنسان والبيئة وفي خلق بيئة قانونية ملائمة للاستثمار الخاص ولروح المبادرة الخاصة. وإن تلك الشراكة ترفع معدل العائد من استثمارات التنمية، وتؤدي إلى إتاحة موارد أكثر بتكاليف أقل وإلى تشجيع التكامل العالمي.

٣٢ - وتمشيا مع مفهوم المسؤوليات والمصالح المشتركة، ينبغي أن يتم التعاون بين تخفيف الدين والإصلاح الاقتصادي. وقد جرى تحسن مستمر في حالة الدين العامة، باستثناء البلدان المثقلة بالديون والأكثر فقرا. وفي سياق جهود التكيف الهيكلي في البلدان النامية، أيدت المؤسسات المالية الدولية اتفاقات تخفيض الديون، وهذا مثال حسن على ذلك النهج المزدوج الحدين. وكذلك تشجعت الولايات المتحدة إلى حد كبير بالزيادة السريعة في تدفقات الاستثمار الخاص إلى البلدان النامية. وستستمر في تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان الأكثر فقرا، لكي تستخدم في الدرجة الأولى في تشجيع النمو وتخفيف الفقر والتنمية المستدامة. ولا تزال مساعدة كهذه ذات قيمة إذا ما استُغلت لزيادة قدرة البلدان المستفيدة على استخدام الموارد الاقتصادية القائمة على السوق بطريقة أفضل.

٣٣ - واستطرد قائلا إن الولايات المتحدة لم توافق على الاقتراح القائل بضرورة عقد مؤتمر بشأن تمويل التنمية لإعادة تنظيم العلاقة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. غير أنها ملتزمة بقيام تفاعل وتعاون أكبر بين هذه المؤسسات وأجزاء أخرى من منظومة الأمم المتحدة، حسبما دعا قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠. وقال إن وفده يتطلع إلى تقرير مستكمل عن وضع الاستعراض التمهيدي المشترك للتعاون بين المؤسسات على المستوى الميداني ومستوى المقر والمستوى الحكومي الدولي وعن الخطط الموضوعة لعقد اجتماع رفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالاقتران مع اجتماعاتها النصف سنوية.

٣٤ - واختتم قائلا إن الولايات المتحدة تؤيد بشدة جهود لجنة المساعدة الإنمائية في تحديد أهداف التنمية ذات المنحى الإنتاجي التي يمكن أن يعمل المجتمع الدولي معا على تحقيقها.

٣٥ - السيد تشولكوف (الاتحاد الروسي): قال إن وفده يشاطر الرأي القائل بأن المبادرة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة الشديدة المديونية تلعب دورا حاسما في الاستراتيجية الدولية لتخفيف الدين، لكنه يعتقد أنه ينبغي ألا تقتصر جهود تخفيف الدين على تلك المبادرة. كما ينبغي استخدام مرافق أخرى، كالتي أنشأها البنك الدولي والمؤسسات الإنمائية الدولية.

٣٦ - ويسعده أن يؤكد أن الحكومة الروسية قررت الاشتراك في تمويل مبادرة الدين. وستقدم منحة لصندوق الاستئمان وتبرعات إضافية تتناسب مع حصتها في صندوق النقد الدولي واشتراك المانحين الآخرين. ويفترض الاتحاد الروسي أن تكاليف تنفيذ مبادرة الدين ستقسم نسبيا على جميع فئات الدائنين، الثنائيين والمتعددي الأطراف على السواء. غير أنه حتى بتوفُّر الموارد الكافية، لن يكون بالمستطاع

تحقيق الهدف الرئيسي للمبادرة وهو التوصل إلى استدامة الدين الخارجي ما لم يتم خلق مناخ اقتصادي دولي مؤات لتوفير الوصول الحر إلى الأسواق والتكنولوجيات الحديثة وموارد تمويل التنمية.

٣٧ - ومن المشجع ملاحظة النمو في التدفقات المالية إلى البلدان النامية، من الموارد الخاصة بصورة رئيسية، والضم التدريجي لبلدان إضافية نجحت في تحقيق درجة معينة من التثبيت والتحرير الاقتصادي الكلي. وفيما يتعلق بالتكامل المالي العالمي، هناك حاجة إلى قواعد أقوى لسياسة الاقتصاد الكلي والمالي والنقدي المحلية من أجل تخفيض مخاطر الأزمات المالية والنقدية في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصاد الانتقالي. فالمراقبة الجارية للقطاع المالي الدولي التي يقوم بها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مهمة للغاية في إنشاء نظام إنذار مبكر ضد الأزمات المالية.

٣٨ - يعلق الاتحاد الروسي أهمية كبرى على التنسيق بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من أجل ضمان الاتساق بين التوصيات الإصلاحية الهيكلية للبنك وإطار الاقتصاد الكلي للصندوق. كما يعلق أهمية كبرى على تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. ويعتقد أن إمكانيات تعاونهما على مستوى البلد لم تتحقق كليا بعد.

٣٩ - السيد ويلموت (غانا): قال إنه بالرغم من أن الوفورات الداخلية تعتبر مصدرا أساسيا لتمويل التنمية، فإنها تلعب فقط دورا محدودا بالنسبة لأفقر البلدان النامية في أفريقيا. ويبدو أن معالجة عجز هذه البلدان عن تعبئة وفورات كهذه تقع في النمو الاقتصادي المستدام، الذي يرفع الدخل ويخلق بذلك إمكانية توليد وفورات أكثر. غير أنه من غير الممكن حصول ذلك بدون تحويلات مالية خاصة ورسمية كافية. ولاحظ مع الارتياح أنه قد حصلت زيادة في التدفقات المالية الخاصة إلى أفريقيا في السنتين الماضيتين، لكنها لا تزال شحيحة. كما أن حالة المساعدة الإنمائية الرسمية، كمصدر للتمويل، تزداد سوءا. وأعرب عن تهاني بلده إلى الدانمرك وهولندا والنرويج والسويد على تخطي أهداف المساعدة وحث جميع البلدان المتقدمة النمو الأخرى على الاقتداء بها.

٤٠ - ومضى قائلا إنه لا ينبغي التغاضي عن الاحتياجات المالية للقطاعات الأكثر فقرا في المجتمع. وقال إن وفده يثني على الوعي الدولي المتزايد بالتمويل أو الائتمان المخصص للمشاريع الصغيرة بوصفه آلية فعالة لتوفير تمويل الإنتاج.

٤١ - وأعرب عن تقدير وفده للمبادرة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة الشديدة المديونية، لكنه لا يزال يعتقد أن معايير الأهلية يجب أن تكون أكثر مرونة، وذلك بتقصير الإطار الزمني للتنفيذ وبتخفيض حد استدامة الدين. وأضاف أنه يجب دمج تدابير تخفيف الدين ببرنامج أشمل يتسم بمزيد من التشديد على إزالة الفقر وتنمية الموارد البشرية. ويجب أن يواصل المجتمع الدولي رصده لتطور مشكلة الدين، وأن يتخذ إجراءات لضمان عدم تفاقمها. ويجب أن تصحب تدابير تخفيف الدين سياسات اقتصادية وتجارية دولية لتفعيل الإصلاحات الهيكلية المؤلمة التي تقوم بها البلدان النامية.

٤٢ - واختتم قائلا إن وفده يؤيد الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية.

٤٣ - السيد ساغوير كاباليرو (باراغواي): تحدث بالنيابة عن مجموعة ريو، فقال إن الجهود المبذولة لتحسين الروابط بين أعمال مؤسسات بريتون وودز وأعمال الأمم المتحدة اكتسبت أهمية متزايدة بسبب الانخفاض الكبير، في المساعدة الإنمائية الرسمية وبسبب الأزمات المالية التي سببتها التنقلات الضخمة والمفاجئة للرساميل، التي تهدد الاقتصادات النامية. وأضاف أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي وافق، في دورته الفنية لعام ١٩٩٧، على مجموعة من الاستنتاجات المتفق عليها بأن خلق أوضاع دولية مستقرة والحفاظ عليها وإرساء الديمقراطية في العلاقات الدولية هما من بين العناصر الرئيسية اللازمة لبيئة مؤاتية للتنمية. وذكر أنه قد تم الاعتراف أيضا بالحاجة إلى زيادة إشراك البلدان النامية في صنع القرار بشأن المسائل الاقتصادية الدولية. ورأى أن التحويلات الصافية للموارد بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تستحق أولوية النظر فيها كذلك. وفي الواقع، تعتقد مجموعة ريو أنه ينبغي إيلاء النظر الدقيق لإمكانية عقد مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية.

٤٤ - ومضى قائلا إن أزمة الدين الخارجي هي إحدى أخطر المشكلات التي تواجهها البلدان النامية، لذلك رأت مجموعة ريو أنه ينبغي أن تتوفر للبلدان المدينة وسيلة للوصول إلى طرق دفع بديلة لا تحد من نمو هذه البلدان وبالتالي لا تمس حقها في التنمية. كما أن تغييرات في السياسات التي تطبقها المؤسسات المالية المتعددة الأطراف تعتبر ضرورية من أجل ضمان التحويل الصافي للموارد إلى البلدان النامية عن طريق التخفيض في معدلات الفائدة وتمديد تواريخ استحقاق الديون.

٤٥ - ولما كان العلم والتكنولوجيا هما حاسمان بالنسبة للنمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة في البلدان النامية، فإن من المهم تيسير حصول هذه البلدان على التكنولوجيا، بما في ذلك التكنولوجيا الجديدة، لكي تزداد إنتاجيتها وتنافسيتها في الأسواق العالمية. غير أنه يجب نقل هذه التكنولوجيا بشروط مؤاتية وبالتراضي، مع مراعاة احتياجات التنمية وأولوياتها في البلدان النامية.

٤٦ - السيد يو كينغتاي (الصين): قال إن العلاقة بين الموارد الداخلية والموارد الخارجية ينبغي أن تكون مفهومة بكل وضوح. ونظرا لما أثبته تقدم البلدان النامية، فإن التنمية الاقتصادية والاجتماعية يمكن أن تتحقق عن طريق استخدام الموارد الداخلية بصورة رئيسية. بيد أنه ينبغي ألا يُستخدم ذلك كذريعة لإنكار أهمية الموارد الخارجية للتنمية. ومع وجود العولمة والترابط المتزايد فيما بين الدول، تمثل الموارد الخارجية بوضوح شكلا هاما من التعاون الدولي من أجل التنمية. وقد أدى انعدام موارد كهذه إلى إعاقة التنمية في البلدان النامية. ولذلك ينبغي التشديد على تعبئة الموارد الخارجية عند مناقشة التعاون الدولي.

٤٧ - واستطرد قائلا إنه ينبغي النظر في دور الرساميل الخاصة بطريقة شاملة وموضوعية، مع الاعتبار أنها تمثل جانبا إيجابيا على المستوى العالمي، لكن كثيرا من البلدان النامية، خاصة البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، أخفقت في الانتفاع منها بصورة كافية. فالرساميل الخاصة، التي تُسيرها الفائدة، تميل إلى

التحول نحو مجالات تضمن عائدات قصيرة المدى. غير أن مجالات كهذه لا تتوافق بالضرورة مع المجالات ذات الأولوية في البلدان النامية. علاوة على ذلك، يمكن أن يحدث التقلب في الرساميل الخاصة أزمات مالية دولية، كما حصل مؤخرا في جنوب شرق آسيا.

٤٨ - ومضى يقول إن لا مبرر إطلاقا لأي إخفاق من جانب البلدان المتقدمة النمو في تحقيق التزاماتها فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية؛ فقد كانت هذه المساعدة مصدرا حيويا للتمويل الخارجي للبلدان النامية. وينبغي ألا تُعتبر هذه المساعدة عملا خيريا، بل استثمارا بعيد المدى، وعلى البلدان المتقدمة النمو مسؤولية أخلاقية في توفيرها. ولذا، ناشد هذه البلدان على اتخاذ إجراءات لعكس الاتجاه المتدني لهذه المساعدة.

٤٩ - واستطرد قائلا إنه على الرغم من انخفاض الدين الخارجي نوعا ما، فإن هناك الكثير يجب فعله قبل إمكانية إيجاد حل شامل. ولذلك فإن وفده يرحب بالمبادرة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة الشديدة المديونية، ويتمنى أن تُطبق معايير الاستحقاق والإطار الزمني لتقديم الطلبات بمرونة، مع مراعاة الظروف الخاصة للبلدان النامية لكي تنتفع هذه البلدان كليا من المبادرة.

٥٠ - السيد عزيز (تونس): لاحظ أنه على الرغم من وجود زيادة صافية في تدفقات الرساميل إلى البلدان النامية في التسعينات، فإن هذا الاتجاه لا يزال متفاوتا. علاوة على ذلك، أُصيبت المساعدة الإنمائية الرسمية، التي كانت مصدرا هاما جدا للموارد الخارجية للعديد من البلدان النامية، بالركود. فالتحسن الطفيف في الأداء الاقتصادي لأفريقيا هو إلى حد كبير نتيجة للجهود التي بذلتها البلدان الأفريقية نفسها. وتشمل هذه الجهود الإصلاحات الاقتصادية، وتحرير الأسواق المالية والتعجيل في برامج الانتقال إلى القطاع الخاص. وأعرب عن الأسف لكون المستثمرين الخاصين لا يهتمون بالاستثمار في أنشطة لا يمكن أن تدر أرباحا فورية، لذا فإن البلدان الأفريقية بصورة عامة لم تجتذب تدفقات خاصة كبيرة، وتظل المساعدة الإنمائية الرسمية بالنسبة لهم مصدرا حاسما للتمويل الخارجي. وفي هذا الصدد، أنشأت الحكومة التونسية مؤخرا مصرف التضامن التونسي لتمويل المشاريع الصغيرة في القطاعات التي لم تنتفع من النظام المصرفي التقليدي.

٥١ - ومضى قائلا إن الاستثمار الخارجي المباشر في البلدان النامية يمكن أن يسهم في نقل التكنولوجيا وفي وصول أفضل إلى أسواق التصدير. وأضاف أن البلدان النامية بذلك كل جهد لإيجاد بيئة ملائمة للتنمية الاقتصادية. وفي حين عززت هذه الجهود اندماج هذه البلدان في سوق الرسمال العالمي، فإنها عرَّضت أنظمتها المالية الهشة لضغوط مضاربة قوية أدت مؤخرا إلى أزمات مالية خطيرة. ولذلك، فمن المهم خلق ظروف مؤاتية لاستقرار تدفقات الرساميل الخاصة الدولية ولمنع الاضطراب الذي قد ينتج عن التحرك السريع لرساميل كهذه.

٥٢ - واستطرد قائلا إنه يجب إيجاد حلول فعالة وعادلة ودائمة للدين الخارجي ولمشكلات خدمة الدين في البلدان النامية. وذكر أن التطورات في استراتيجيات إدارة الديون قد أسهمت في تحسين الحالة في البلدان النامية، لكن بلدانا كثيرة في الجنوب، خاصة البلدان ذات الدخل المنخفض أو المتوسط، لا تزال مع ذلك تواجه صعوبات.

٥٣ - وتابع قائلا إن على كل بلد تصميم السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تضمن تنميتها. وأضاف أن تونس وجهت نهجها إلى تنمية الموارد البشرية من أجل خلق الثروة. وقد ساعدت بيئة وطنية مؤاتية هذه السياسة. وتعتزم تونس مواصلة تشديدها على تحديث نظامها المالي.

٥٤ - السيد فيدوريه (بوليفيا): قال إنه بالرغم من أن بعض البلدان النامية أسهمت في النمو الأخير للاقتصاد العالمي فإن الأغلبية الساحقة منها لا تزال إلى حد كبير مهمشة إزاء هذا النمو، نتيجة لهشاشة اقتصاداتها وتأثير العوامل الخارجية. واستعرض إعادة الهيكلة الجارية في اقتصاد بلده، وناشد المجتمع الدولي والمؤسسات المالية لتقديم الدعم في هذا المسعى.

٥٥ - وأشار إلى أن توافقا في الآراء قد نشأ في المؤتمرات العالمية الأخيرة لإيجاد حلول لمشكلات تمويل التنمية عن طريق القطاعين الخاص والعام على السواء، وقال إن المجتمع الدولي الآن بحاجة إلى اتخاذ التدابير السليمة لتمويل التنمية. فسياسات مؤسسات بريتون وودز متصلة اتصالا وثيقا بمسألة تمويل التنمية. فينبغي، في هذا الصدد، عكس الاتجاه المتدني الأخير في المساعدة الإنمائية الرسمية الذي يؤثر سلبا على تنمية البلدان التي تنتفع من هذه المساعدة.

٥٦ - ومضى يقول إن بوليفيا تعترف بالجهود التي تبذلها المؤسسات المالية الدولية لتخفيف عبء ديون البلدان النامية عن طريق المبادرة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة الشديدة المديونية. وأضاف أن على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مواصلة دراسة الحالة في هذه البلدان التي لا تستطيع تلبية بعض معايير الأهلية التي تتطلبها المبادرة. كما أنه من الهام أن تساهم الدول المانحة في صناديق الائتمان ذات الصلة التابعة لصندوق النقد الدولي وللبنك الدولي.

٥٧ - واستطرد قائلا إنه ينبغي أن تكون لتنمية القدرات المحلية في العلم والتكنولوجيا، وتكييفهما وفقا للإوضاع المحلية، الأولوية في التنمية المستدامة. وأعرب عن أمل وفده في أن يتم نقل المزيد من التكنولوجيا إلى البلدان النامية.

٥٨ - الأسقف مارتينو (مراقب عن الكرسي الرسولي): قال إن الكرسي الرسولي يؤيد المبادرة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة الشديدة المديونية تأييدا كاملا. وسيشرع المجلس البابوي للعدالة والسلم، الذي عبَّر خلال السنين عن شواغل الكرسي الرسولي بالنسبة للدين الخارجي، في مبادرات مختلفة، بالتشاور مع الحكومات والمنظمات الخاصة، بغية زيادة الوعي العام بهذه القضية. وناشد جميع المسؤولين عن تنفيذ

المبادرة على أن يخطوا خطوات سريعة في طريق التطبيق المرن لمبادئ المبادرة، لكي تبدأ جميع البلدان المستحقة بتلقي تخفيضات ملموسة في الديون بحلول عام ٢٠٠٩. وأضاف أن على البلدان الفنية والاقتصادات القوية دورا خاصا في تنفيذ المبادرة. وأن تبرعات هذه البلدان للصندوق الائتماني للمبادرة تدل على التزامها الخاص بتخفيض الدين. ويُشكل التضامن الدولي بعدا أساسيا "للصالح العام" الذي يضطلع به المجتمع العالمي. وينبغي للقطاع الخاص، بوصفه القطاع الأكثر استفادة من عملية العولمة، أن يُقر بالمسؤوليات التي يتحملها لصالح الجميع. ويمكن أن تلعب منظمات التنمية الطوعية، بما في ذلك الكنائس، دورا هاما في تعزيز التضامن الدولي.

٥٩ - ومضى يقول إن المبادرة قد فرضت متطلبات صارمة على البلدان الأكثر فقرا، ومن الضروري اتخاذ التدابير اللازمة لضمان التنفيذ المرن والسريع للمبادرة. علاوة على ذلك، لم تتناول المبادرة عبء الدين المُلقى على كاهل كثير من البلدان المثقلة بالديون، إما لأنها ليست من أفقر البلدان أو لأن عبء ديونها يُعتبر "مستديما". وفي العديد من الحالات، تمكنت بلدان كهذه من تلبية التزاماتها الدولية ومن تسديد ديونها، على حساب تضحيات اجتماعية كبيرة من جانب مواطنيها. فمن الضروري إعادة درس مشكلات الدين التي تواجهها هذه البلدان، لا سيما باتباع تقييم مختلف لشروط استدامة الدين، بما في ذلك قياس أكثر دقة "للاستدامة الاجتماعية".

٦٠ - واستطرد قائلا إن أزمة الدين الخارجي تُشكل جانبا واحدا فقط من المسألة الأعم القائمة على تعزيز التضامن الدولي والسياسات الاقتصادية التي تضمن العدالة داخل الدول وبين بعضها البعض، والتي يمكن من خلالها معالجة الشواغل الخاصة للأكثر فقرا. ولا يمكن استدامة السياسة الاقتصادية لأي بلد على المدى البعيد إذا لم تأخذ بالاعتبار رفاهية جميع مواطنيها وتقدمهم، إذ أن الناس هم الثروة الحقيقية للدولة وينبغي أن يكونوا لب جميع اهتمامات التنمية المستدامة.

٦١ - السيدة دونوفان (البنك الدولي): قالت إن التمويل الخارجي ليس إلا جزءا صغيرا من الموارد التي تستخدمها البلدان النامية في الاضطلاع بجهودها الإنمائية. والتدفقات المالية الخارجية الخاصة هي مصدر ثان للتمويل آخذ في النمو بسرعة، ويتمثل التحدي الذي يواجهه المجتمع الدولي في العثور على طرق لكفالة توجيه جزء أكبر من هذه التدفقات إلى أكثر البلدان فقرا.

٦٢ - واستطردت قائلة إنه رغم التزايد الفعلي في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى عدد قليل من البلدان، فإن بعضا من كبريات البلدان المانحة أخذت تتعرض لضغط ملموس حتى تنقص من الاعتمادات المخصصة للمساعدة الإنمائية الرسمية في ميزانياتها. فالولايات المتحدة، وهي من المانحين الرئيسيين للمؤسسة الإنمائية الدولية، عليها متأخرات كبيرة للمؤسسة. ويصر المانحون الآخرون، في الوقت نفسه، على ألا يهبط نصيب الولايات المتحدة إلى ما دون نسبة ٢٠ في المائة. ويرى البنك الدولي أن البرهنة على فعالية ما تضطلع به المؤسسة من أنشطة هي أفضل سبيل لتشجيع المانحين على المواظبة في مدفوعاتهم.

٦٣ - وأوضحت أن البنك الدولي تلقى تكليفا من المانحين بجعل المؤسسة الإنمائية الدولية تتخذ الأداء معيارا لعملها، مما أدى إلى توجيه المساعدات بصفة رئيسية إلى البلدان المنفذة لسياسات اقتصادية مستدامة والتي تركز استراتيجياتها المتعلقة بالنمو على القطاع الاجتماعي. وأضافت قائلة إن البنك قد نجح في جمع ٣ بلايين دولار خلال العملية الحادية عشرة التي جرت مؤخرا لتغذية موارد المؤسسة حيث تسنى له أن يُظهر التزام أنشطتها الوثيق بالولاية التي تلقاها البنك من المانحين، وأنها قد حققت نتائج مقنعة. واختتم قائلا إن الحاجة تطلبت توافقا أوضح في الآراء بشأن فعالية المؤسسة الإنمائية الدولية وذلك لإعطاء المانحين مبررا لإبقاء مخصصاتهم على أعلى مستوى ممكن.

٦٤ - السيد سيمانسكي (بولندا): قال إن من المهم إيجاد طرق لتمكين جميع البلدان، بدءا بأقل البلدان نموا، من تحقيق نمو اقتصادي متين وتنمية مستدامة. ولا يمكن في إطار الاقتصاد العالمي الحالي قصر التعاون الدولي لأغراض النمو الاقتصادي الكلي والتنمية على الحكومات وحدها؛ بل يجب أن يتسع نطاق المشاركين. وأوضح أن من عوامل التعزيز لقيام بيئة دولية مواتية للتنمية إيجاد ظروف اقتصادية يخيم عليها السلام والاستقرار، والأخذ بالنظام الديمقراطي، ووضع قواعد واضحة وعامة ومنصفة وشفافة تتيح التكافؤ في الفرص للجميع.

٦٥ - وبين أن الحواجز المالية - التي تنجم عن كل من تخلف الهياكل الأساسية المالية وفداحة المديونية الخارجية - تحول دون المشاركة النشطة في الاقتصاد العالمي من جانب البلدان النامية عامة وأقل البلدان نموا بصفة خاصة، إذ تحد هذه الحواجز من حجم تجارتها الخارجية ومن إمكانية وصولها إلى الأسواق المالية الدولية. ولا بد لحل هذه المشكلة العالمية النطاق من اضطلاع البلدان المقرضة والمقترضة على حد سواء بتدابير فعالة لكفالة الإعفاء من الديون وإعادة جدولتها. وأعرب عن تأييد وفده للمبادرة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة الشديدة المديونية، التي سيتطلب تنفيذها درجة عالية من الالتزام الدولي. إذ بينما ساعدت الاستراتيجية الدولية لتحسين حالة الديون كثيرا من البلدان على استعادة سبل الوصول إلى التمويل الخارجي، ما زالت حالة ديون أكثر البلدان فقرا تتسم بالحرج. وينبغي في هذا السياق، أن تعتبر المبادرة بمثابة إضافة ضرورية ومرضية إلى الاستراتيجية الدولية للديون.

٦٦ - وتابع قائلا إن الأمم المتحدة ينبغي أن تؤدي دورا لدعم تنفيذ الاستراتيجية الدولية للديون من خلال إعداد إطار قانوني يوفر الضمانات لجميع الأطراف المعنية، سواء في ذلك المستثمرون والمستفيدون. وستفي هذه الجهود على وجه التحديد باحتياجات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، كما أنها ستكون مجدية لكثير من البلدان النامية الأخرى. وأضاف يقول إن الجمعية العامة توفر محفلا مناسبا وفعالا لمناقشة هذه المسائل الهامة. وبوسع المنظمات غير الحكومية والأعمال التجارية الخاصة الاضطلاع بدور متزايد الأهمية في دعم التنمية وتشجيع الحكومات على إعادة بحث المشاركة العامة في المجال الاقتصادي وزيادتها.

٦٧ - وأعرب عن تأييد وفده الكامل لما تقوم به الأمم المتحدة من أنشطة لتعزيز الإصلاحات الاقتصادية وعمليات التكيف الهيكلي ذات التوجه السوقي، واتساع نطاق تدفقات رأس المال والاستثمارات والتبادل التجاري. فالمساعدات الدولية للبلدان التي اضطلعت بإصلاحات اقتصادية لها أهمية حاسمة ويتعين مواصلتها. ولا بد فيما يبذل من جهود للتصدي للآثار الاجتماعية المعاكسة الناجمة عن الإصلاحات الاقتصادية من إيلاء النظر الخاص لبرامج العمل التي أقرتها مؤتمرات الأمم المتحدة في الأعوام الأخيرة. والمجلس الاقتصادي والاجتماعي هو أكثر هيئات الأمم المتحدة ملاءمة لتنسيق تنفيذ برامج العمل هذه على الصعيد الدولي.

٦٨ - السيد إيوي - تايك كيم (جمهورية كوريا): قال إنه يجب على كافة البلدان، في مواجهتها لتحديات العولمة والترابط الاقتصادي، أن تأخذ بسياسات اقتصاد كلي سليمة ترمي إلى تحقيق النمو المستدام وإلى تيسير اندماجها في الاقتصاد العالمي. وأضاف قائلا إن منافع الاستثمار الأجنبي المباشر لم تعم على الجميع؛ إذ أن قدرا كبيرا من هذا الاستثمار ذهب في الحقيقة إلى أقل من ٢٠ بلدا ناميا. وأعرب عن أمل وفده في أن تتخذ التدابير الملائمة على الصعيدين الوطني والدولي لكفالة أن يتقاسم أكبر عدد ممكن من البلدان النامية مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ لا يقتصر هذا الاستثمار على تأدية دور حاسم من حيث تدفق رؤوس الأموال فحسب، بل إنه يعمل أيضا بمثابة قناة لنقل التكنولوجيا ولتحسين سبل الوصول إلى أسواق التصدير الدولية.

٦٩ - وأوضح أنه لا سبيل إلى المبالغة في أهمية القطاع الخاص بوصفه المحرك الأول للنمو الاقتصادي وتكامل الأسواق. ولكي تستطيع البلدان النامية اجتذاب تدفقات رؤوس الأموال الخاصة لا بد لها من الحفاظ على جودة الحكم، وسلامة سياسات الاقتصاد الكلي، ووثوق علاقات العمل المتعاون مع المنظمات المالية الدولية. وللأمم المتحدة دور أساسي تؤديه في مساعدة البلدان على أن تساعد نفسها، وذلك بتوفير الدعم المطلوب كثيرا لجهودها المتعلقة ببناء القدرات.

٧٠ - وقال إن العولمة، برغم ما قدمته دون شك من مزايا للكثير من البلدان النامية، قد أدت لتهميش بلدان كثيرة أخرى، ولا سيما أقل البلدان نموا. ويجب في هذا الصدد زيادة تعزيز التعاون الدولي بشأن سياسات الاقتصاد الكلي في ميادين التجارة، والمال، والتنمية، بغية تحسين مزايا العولمة وتقليل نتائجها السيئة وتحسين إدماج أقل البلدان نموا ضمن نطاق الاقتصاد العالمي.

٧١ - واستطرد قائلا إن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزل عاملا حاسما في تمويل التنمية، خاصة بالنسبة لأقل البلدان نموا. ومن دواعي القلق لذلك ملاحظة أن متوسط مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية بوصفها نسبة من الناتج الوطني الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو قد هبط في عام ١٩٩٦ إلى حد قياسي في انخفاضه هو ٠,٢٥ في المائة. وينبغي أن تحشد البلدان المانحة إرادتها السياسية لدعم المساعدة الإنمائية، الأمر الذي من شأنه أن يعين على تعزيز شراكة استراتيجية مستقرة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في ظل اقتصاد عالمي يتسم بالترابط المتزايد.

٧٢ - وقال إن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ينبغي أن يؤديا دورا قياديا في كفالة الإدارة المستقرة لسياسات الاقتصاد الكلي. وأضاف أن وفده يشجع صندوق النقد الدولي على ممارسة دوره كمراقب للنظام النقدي الدولي ممارسة كاملة، ويرحب بالقرار الذي اتخذ مؤخرا بزيادة القدرة المالية لمؤسسات بريتون وودز على التصدي لمشكلة التقلبات المالية على الصعيد الدولي. ومن الأمور المستصوبة للغاية في هذا الصدد إنشاء حوار قوي ونشيط بين مؤسسات بريتون وودز والأمم المتحدة.

٧٣ - وأعرب عن ترحيب وفده بالمبادرات التي اتخذها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للتصدي لمشكلة الديون الخارجية، ولا سيما مبادرتهما المتعلقة بديون البلدان الفقيرة الشديدة المديونية. وليست تدابير التخفيف من أعباء الديون ضرورية على الصعيد المتعدد الأطراف فحسب، وإنما هي ضرورية أيضا على الصعيد الثنائي. وأعلن، في هذا الصدد، عن ترحيب وفده بما شرع فيه نادي باريس في السنين الأخيرة من تدابير لتخفيف عبء الديون، بوصفها خطوة هامة صوب التخفيف من وطأة الديون الثنائية.

٧٤ - السيد كيبيدي (إثيوبيا): أكد أنه رغم حقيقة الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية في الأعوام الأخيرة، إلا أن كثيرا من البلدان، خاصة بلدان أفريقيا، ما برحت تعاني من مصاعب هائلة في اجتذاب هذا الاستثمار. أضف إلى ذلك، من حيث التوزيع، أن حفنة قليلة من البلدان قد امتصت نسبة مئوية عالية نسبيا من الاستثمار الأجنبي المباشر الضئيل للغاية في أفريقيا. وقال إن البلدان الأفريقية تدعو شركاءها في الشمال لاتخاذ ما يلزم من التدابير للإسراع بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نموا وإلى قارة أفريقيا بصفة خاصة.

٧٥ - وأشار إلى أن تناقص المساعدة الإنمائية الرسمية قد انطوى على آثار وخيمة بالنسبة للبلدان الأفريقية، التي تستخدم جزءا كبيرا من مواردها الهزيلة لخدمة دينها الخارجي والتي تعجز عن اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لأن ما لديها من فرص الاستثمار يقل جاذبية عما في الأماكن الأخرى. وترى هذه البلدان أن المساعدة الإنمائية الرسمية لازمة للجهود التي تبذلها تخفيفا لوطأة الفقر وتحقيقا للنمو المستدام والتنمية المستدامة. وقال إن وفده، في هذا الصدد، يدعو البلدان المتقدمة النمو إلى الوفاء بالتزامها إزاء تخصيص ما نسبته ٠,٧ في المائة من ناتجها الوطني الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية الشاملة الموجهة لتنمية البلدان النامية وكفالة تخصيص ما نسبته من ٠,١٥ في المائة إلى ٠,٢٠ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي، داخل إطار ذلك الهدف، لأقل البلدان نموا.

٧٦ - وتابع كلامه قائلا إن الدين الخارجي عقبة رئيسية تعترض الجهود التي تبذلها كثير من البلدان الأفريقية في سبيل التنمية. وما لم يوجد لهذه المشكلة حل في الوقت المناسب سيواصل تراكم الديون وخدمة الديون مساهمتهما في تخلف أفريقيا وإفقار شعوبها. ورغم اقتراح عدد من المبادرات الرامية لمعالجة مشاكل البلدان المدينة، فإن هذه المشاكل ظلت باقية، خاصة في أكثر البلدان فقرا وأشدها مديونية. وأعرب عن تقدير وفده لما بذلته مجموعة السبعة من جهود بصدد المبادرة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة

الشديدة المديونية، وعن ترحيب الوفود بما اعتمده البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مؤخرا من موارد إضافية بغرض تنفيذ هذه المبادرة.

٧٧ - وقال إن من الضروري تكامل السياسات المالية والنقدية لكل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية؛ ويجب خاصة تحقيق الاستقرار في نظام أسعار الصرف المستخدم في البلدان الصناعية الرئيسية. وينبغي في الوقت نفسه أن يساعد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي البلدان النامية على تحقيق الاستقرار في نظمها المتعلقة بأسعار الصرف وعلى الأخذ بسياسات مالية سليمة. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تساعد أقل البلدان نموا على إصلاح الأطر التنظيمية والمؤسسية لتعزيز التجارة الخارجية، وتنويع الصادرات، وتحسين نظام أسعار الصرف. واختتم كلمته بالإعراب عن تأييد وفده لفكرة عقد مؤتمر دولي ذي جدول أعمال موسع عن تمويل عملية التنمية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠